بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

دور إدارة الموارد البشرية فى تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة لتحسين الأداء بقطاع الكهرباء

(دراسة ميدانية على شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد سعيد أحمد عبد الخالق

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٢

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهدا لدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢١

صفحة الموافقة على الرسالة

دور إدارة الموارد البشرية فى تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة لتحسين الأداء بقطاع الكهرباء

(دراسة ميدانية على شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء)

رسالةمقدمةمنالطالب

محمد سعيد أحمد عبد الخالق

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ــ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٢

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/يحيى محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/أسامة محمود فريد

أستاذ إدارة الأعمال ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٣ – د./نهال محمد فتحي الشحات

أستاذ الإدارة البيئية المساعد ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢١

دور إدارة الموارد البشرية فى تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة لتحسين الأداء بقطاع الكهرباء

(دراسة ميدانية على شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد سعيد أحمد عبد الخالق

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ــ جامعة القاهرة ــ ٢٠٠٢

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :ـ

١ – ا.د/أسامة محمود فريد

أستاذ إدارة الأعمال ـ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – د./هدي إبراهيم أحمد هلال

مدرس المحاسبة بقسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢٠

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢١ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢١

٢٠٢١

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على ما من به على من نعن لا تعد ولا تحصي ومنها نعمة التوفيق وإتمام دراستى.

قال تعالى" وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب صدق الله العظيم

واصلى واسلم على سيد الاولين والآخرين والمبعوث رحمة للعالمين وسيد الشاكرين الذى اوصانا بشكر الناس في حديثه الصحيح " من لم يشكر الناس لم يشكر الله، صدق رسول الله صلي الله عليه وسلم.

لذا اتوجه بأسمى معانى الشكر والتقدير لأستاذى ومعلمى الاستاذ الدكتور

أسامة محمود فريد أستاذ إدارة الاعمال ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ، وعضو جمعية Menca للعباقرة بانجلترا على تفضله بالإشراف على رسالتى ودعمه ورعايته لهذا الجهد العلمى والذى لم يدخر جهدا في توجيهي ومنحى من فيض علمه الغزير منذ كان الموضوع عنوانا وفكرة الى أن صار بحثا ورسالة داعيا الله عز وجل ان يرفع درجاته ويزيد من فضله ويعلى قدره.

كما اتوجه بأسي معانى الشكر والتقدير والإقرار بالجميل لإستاذتى وقدوتى الدكتورة

هدى إبراهيم أحمد هلال مدرس المحاسبة البيئية- معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس على ما قدمته لى من توجيهات ورعاية صادقة مما كان له أثر كبير في انجاز الدراسة فجزاها الله على كل خير وبارك الله لها في عملها.

كما يسعدنى ويشرفى ان أتوجه بخالص الشكر والامتنان وعظيم التقدير الى الاستاذ الدكتور /يحيي محمد أبو طالب استاذ المحاسبة المالية ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

والأستاذة الدكتورة / نهال محمد فتحي الشحات أستاذ مساعد بقسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس

وذلك لتفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وتقديم التوجيهات والاراء السديدة التى ستسهم في اثراء هذا العمل والرقى به.

وأخيرا اتقدم بكل الحب والشكر والتقدير إلى اسرتى الكريمة والدى ووالدتى وزوجتى واولادى المخلصين لدعمهم لى لانجاز هذه الرسالة

عسي الللله ان يوفقنا لما فيه خير لنا

والله ولى التوفيق

الباحث

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسه الى: التعرف على واقع نظم الإدارة البيئية الحديثة بالمنظمات الحكومية وقطاع الاعمال في مصر عن طريق استطلاع آراء ووجهات نظر القيادات الإدارية في تلك المنظمات. تحديد المعوقات من تطبيق EMS والحلول المقترحة. اقتراح حلول لإمكانية تطبيق هذا النظام بكفاءة وفعالية وأثر ذلك على التطوير التنظيمي خلال إدارة الموارد البشرية بقطاع الكهرباء ومنها شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء. استعراض الجهود والاتجاهات الحديثة في مجال الإدارة البيئية والتطوير التنظيمي وجودة الخدمات ونتاج الفكر الإداري باعتبار الإدارة البيئية علمًا يقوم على أساس البحث والدراسة ويهدف إلى خلق تنظيم فعال قادر على تجديد نفسه ويقوم على المشاركة الفعالة عن طريق العنصر البشري. التحقق علميًا من آراء ووجهات نظر القيادات حول مدي اهتمام المنظمات الحكومية وشركات القطاع العام والاعمال بنظم الإدارة البيئية الحديثة وأثر ذلك علي تطوير الأداء من قبل افراد المنظمة. التعرف على السلوك الإداري للعاملين (الموارد البشرية) في قطاع من اهم قطاعات الدولة وهو قطاع الكهرباء . ويمكن تحديد نطاق المشكلة البحثية في معرفة مدي تأثير نظم الإدارة البيئية الحديثة بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء على فعالية التطوير التنظيمي وجودة الخدمات بها ، وتتبع أهمية هذا البحث من أنه: يسلط الضوء على أهمية تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة علي شركات القطاع العام والاعمال ومنها شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء والتي باتت سمة مشتركة للمؤسسات الكبري والتعرف على واقعها وأهم معوقاتها وأهم الحلول المقترحة لتطبيقها بكفاءة وفعالية. ويعتبر هذا البحث استنباطيًا في طبيعته واستقرائيًا في أسلوبه، اشتمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين بشركة الكهرباء بشمال القاهرة والبالغ عددهم (١٢٣٩٠) ما بين العاملين والقيادات حيث بلغ عدد المديرين (٣٧٣). وتم استخلاص نتائج الدراسة الميدانية : لتطبيق التوجهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية بالتوصيات التالية:

تفعيل وإشراك إدارة الموارد البشرية في وضع الخطة الاستراتيجية للمنظمة. وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتنفيذ استراتيجية المنظمة على مستوى الإدارات وعلى مستوى الموظفين. وضع قيم للمنظمة والعمل على تطبيقها عن طريق نشر هذه القيم من خلال اللقاءات والاجتماعات وتطبيق القرارات. تطبيق نظام الكفايات بالمنظمة ليساعد المنظمة على

الاختيار السليم للموظفين المناسبين وكذلك اختيار الدورات التدريبية المناسبة. إعداد دليل سياسة العمل ليكون متوافراً للموظفين ليتمكنوا من الاطلاع عليه بكل سهولة. تطوير أداء الموظفين عن طريق تنفيذ تدريب متنوع يشمل زيادة معارف ومهارات الموظفين، وتعزيز قيم العمل. تطبيق سياسة واضحة للتدوير الوظيفي بين الموظفين وبين مديري الإدارات. وضع برنامج توجيهي للموظفين الجدد يتلاءم وينسجم مع المنظمة ويحقق أهدافها. استمرار جهود المنظمة في تطوير النماذج المستخدمة بإدارة الموارد البشرية كنماذج المقابلات الوظيفية، نماذج الاختبارات الوظيفية، نماذج تقويم الأداء الوظيفي. تطبيق نتائج الدراسات والبحوث علي العاملين بقطاع الكهرباء من أجل تطوير الاداء للعنصر البشري .

ملخص الدراسة

تمثل المواصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية خطوة هامة في تحسين وتصميم نظم الإدارة البيئية بالمؤسسات والمنظمات والشركات التي تحصل على شهادة تطبيق نظم الإدارة البيئية (EMS) طبقًا لإحدي هذه المواصفات، وذلك يكون دليلاً على الجهد الذي بذلته هذه المنظمة لمنع التلوث باستخدام التكنولوجيا المتاحة لديها، وكذلك تأثير وقدرة الإدارة الجيدة على التحسين البيئي المستمر.

وقد آفاق العالم على تدهور بيئته، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى تنظيم أول مؤتمر دولي عن البيئة "البيئة البشرية" Human Environment الذي عقد في استكهولم بالسويد في يونيو عام ١٩٧٢ لمراجعة وضع الخطط وتحقيق المطالب البيئية.

ولقد أسفر عن هذا المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعروف بـ "UNEP" The United Nations Environment Program ليتولى مسئولية التنسيق بين الدول وبرامج الأمم المتحدة المختلفة للحفاظ على البيئة، وقد نجح البرنامج بمساعدة بعض الخبراء الدوليين في إطلاق نظرية "التنمية البيئية" واستراتيجيتها كبديل تنموي سياسي.

وتسعي الإدارة الحديثة إلى تحقيق التطوير التنظيمي وجودة الخدمات من خلال نظم الإدارة البيئية حيث تعتبر الإدارة البيئية من معالم التقدم، ومن هنا تمثل نظم الإدارة البيئية دافعًا أساسيًا للشركات والمؤسسات بهدف إحداث التطوير التنظيمي والوصول إلى جودة الخدمات.

ولذا فقد أدرك معظم الباحثين في مجال الإدارة أهمية تطوير وتحديث الأساليب الإدارية والتنظيمية في المؤسسات والمنظمات لكي تواكب حركة التغيير والتطور الإداري وذلك من خلال خطوة هامة وهي تطبيق نظم الإدارة البيئية "EMS"

يضاف إلى ذلك أنه من أهم ضمانات الإدارة السليمة للقوي والموارد البشرية والتي تعتبر من أهم عوامل التطوير التنظيمي – خاصة في ضوء المتغيرات العالمية الحالية ومحددات التعامل التجاري الدولي والعوامل المؤثرة في التجارة الدولية– مما يوضح أهمية إتباع نظم الإدارة البيئية وتأثير ذلك على دعم القدرات التنافسية للمنظمات في الأسواق الدولية،

وبالتالي فإن نظم الإدارة البيئية يفترض أن لها وزنًا كأحد العوامل الهامة المؤثرة في فعالية التطوير التنظيمي وذلك بهدف الوصول لجودة الخدمات.

وتحاول هذه الدراسة أن تثبت ما إذا كان تطبيق نظم الإدارة البيئية سوف يساعد المنظمات على دفع وتطوير العملية التنظيمية وصولاً لجودة الخدمات من خلال الإدارة الفعالة للموارد البشرية أم لا؟

٢/١ : مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث من خلال مظاهر الواقع الحالي للمنظمات وبيئاتها المتغيرة في شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء والتي تملي عليها اعتماد التطوير في مجالات شتي، من أجل رفع كفاءتها وفعاليتها، ولأنه يعتبر جزءًا لا يتجزأ من البيئة الكلية التي لحقها التطور المذهل. ولما كانت موضوعات الإدارة البيئية والتطوير التنظيمي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين في مجال الإدارة لما لها من تأثير على كفاءة المنظمات من جانب واستمرارها في المنافسة من جانب آخر، حيث أنه من المؤكد أن يبحث عن أسس للوصول إلى جودة الخدمات بهدف الاكتفاء والاستمرار في المنافسة في الأسواق سواء داخليًا أو خارجيًا.

- **ويمكن تحديد نطاق المشكلة البحثية في معرفة مدي تأثير نظم الإدارة البيئية الحديثة بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء على فعالية التطوير التنظيمي وجودة الخدمات بها، ويتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية وهي :**

س١: ما هو الوضع الراهن للإدارة البيئية؟ وهل هناك حاجة حقيقية لتطبيق نظم الإدارة البيئية بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء؟

س٢: ما أثر تطبيق نظم الإدارة البيئية على زيادة فعالية التطوير التنظيمي بالشركة ؟ هل تطبيق النظم يؤدي إلى زيادة فعالية التطوير التنظيمي بها ومن ثم جودة الخدمات أم لا يوجد ارتباط بينها؟

س٣: في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر والتقدم المذهل في استخدام التكنولوجيا الحديثة وظهور بعض المفاهيم الحديثة مثل العولمة، الخصخصة، اقتصاديات السوق، اتفاقية

الجات، الاشتراطات البيئية، ..... إلخ، هل المنظمات بمصر بمستوي أدائها الراهن تستطيع أن تتواكب وتتلاءم مع تلك المتغيرات سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية؟

س٤: ما مدي الحاجة إلى دراسة الأساليب المستحدثة في الإدارة وهي "الإدارة البيئية الحديثة " وتحاول الاستفادة منها لمواجهة المؤسسات التي نجحت بالفعل في استخدامها والاستفادة منها ؟

١/٣ : أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من أنه:

- **يسلط الضوء على أهمية تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة علي شركات القطاع العام والاعمال ومنها شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء والتي باتت سمة مشتركة للمؤسسات الكبرى والتعرف على واقعها وأهم معوقاتها وأهم الحلول المقترحة لتطبيقها بكفاءة وفعالية.**
- **وتكمن أهمية البحث في الناحية الأكاديمية والتطبيقية والعملية أيضا:**

أ- الناحية الأكاديمية:

١ - لم يحظ موضوع الإدارة البيئية الحديثة في المنظمات الحكومية بنصيب وافر من الدراسة والبحث، مما شجع الباحث على الاهتمام بالموضوع لتقديم دراسة علمية وتطبيقية متخصصة.

٢ - أهمية دراسة علم الإدارة البيئية الحديثة بالنسبة للمنظمات الحكومية، إذ تعد إدارة المستقبل الحاضر.

٣ - تتضح أهمية الدراسة الحالية لأهمية المنظمات الحكومية، فوجود هذه المنظمات الحكومية الضخمة والمتنوعة النشاط لا يكفي لإحداث التنمية وإنما الأهم هو تنمية القدرات الإدارية المسئولة عن تشغيل هذه المنظمات.

٤ - لا توجد دراسة كثيرة تتناول الربط بين تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة وبين التطوير التنظيمي وجودة الخدمات في قطاع الكهرباء في مصر .

٥ – الحاجة إلى البحث والمساهمة في دراسة أثر تطبيق نظم الإدارة البيئية الحديثة على التطوير التنظيمي وجودة الخدمات وإبراز الآثار الإيجابية المباشرة وغير المباشرة علي شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء.

٦ – محاولة الربط بين مفاهيم وممارسات الإدارة البيئية الحديثة وعملية التطوير التنظيمي وجودة الخدمات بالشركات ومنها قطاع الكهرباء وذلك من خلال منهجية عملية متكاملة تضيف إلى المكتبة العربية جهدًا متواضعًا في هذا المجال.

ب– الناحية التطبيقية:

١ – المنظمات الحكومية تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يحاول هذا البحث التركيز على دعم فرص النجاح، كما يتسم هذا القطاع (قطاع الكهرباء) باشتداد المنافسة بين مؤسساته المتنوعة – الأمر الذي يستلزم رفع كفاءة هذه المنظمات إلى أقصي حد ممكن.

٢ – جذب انتباه المديرين والممارسين ولاسيما ذوي العلاقة بإدارة الموارد البشرية وإدارة الإنتاج في شركات الكهرباء إلى أهمية تطبيق الإدارة البيئية الحديثة وأثر ذلك على التطوير التنظيمي وجودة الخدمات– الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على إنتاجية هذه المنظمات ككل.

٣ – التوقع في أن تسهم هذه الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الإدارة البيئية الحديثة والتطوير التنظيمي ومن ثم الوصول إلى جودة الخدمات بهذا القطاع.

٤ – التوقع أن تكون هناك أهمية لنتائج هذه الدراسة بالنسبة لمستوي الإدارة العليا في القطاع العام والاعمال بهدف رفع كفاءة الأداء الكلي لهذا القطاع الهام والاستراتيجي في مصر ولاسيما بعد تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ج- الناحية الشخصية:

- كما تبرز أهميته أيضًا من أنه موجه إلى فئة هامة من القيادات الإدارية والتنظيمية في القطاع العام والاعمال والمنظمات الحكومية وهم أصحاب المراكز القيادية وما يمثله هؤلاء من أهمية كبيرة في تخطيط مستقبل منظماتهم.
- هذا إلى جانب الإضافات التي تسعي لتوفيرها لإثراء المعرفة الإدارية في مجال الموارد البشرية لاسيما وأن البحوث الميدانية في هذا المجال في حدود علم الباحث لا تزال محدودة للغاية في المنظمات الحكومية، وقطاع الكهرباء مما سيشجع البحث العلمي وإثراء المكتبة الإدارية العربية بالبحوث الميدانية وسد جزء من المعرفة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

٤/١ : أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى:

١- التعرف على واقع نظم الإدارة البيئية الحديثة بالمنظمات الحكومية وقطاع الاعمال في مصر عن طريق استطلاع آراء ووجهات نظر القيادات الإدارية في تلك المنظمات.

٢- تحديد المعوقات من تطبيق EMS والحلول المقترحة.

المعوقات في مجال توفير الاستثمارات:-

- تتركز في إحجام القطاع المصرفي بصفة عامة عن تمويل تلك المشروعات نظرا لضآلة خبرتهم في تلك المشروعات، وهو ما يدفع المستثمر للبحث عن مؤسسات تمويل دولية للدخول في تمويل إنشاء مشروعات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وتصنيع مكونات ومهمات الشبكة الكهربائية، بالإضافة إلي فرض وزارة الكهرباء تعريفة معينة في بيع الإنتاج، وهو مالا يتناسب مع تكلفة الإنتاج الفعلية.
- عدم توفير المنتجات البترولية اللازمة لتلك المشروعات بأسعارها المحلية مما يدفعهم للحصول علي البترول بأسعاره العالمية خاصة وأن البترول يساهم بنسبة ٦٠% علي الأقل من وقود التشغيل وهو ما يساهم في تآكل أي أرباح يمكن الحصول عليها بصورة * عدم جدوي دخول المستثمرين لذلك القطاع إلي فشل

تجربتين أجنبيتين سابقتين، إحداهما لهيئة كهرباء فرنسا، والأخري لهيئة كهرباء اسبانيا، فرغم مفاوضات الهيئتين مع وزير الكهرباء لتنفيذ مشروعات بمصر إلا أن العراقيل كانت سببا في فشل تلك المبادرات.

* الحاجة الماسة لدخول القطاع الخاص في مشروعات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وتصنيع مكونات ومهمات الشبكة الكهربائية نظرا للاستهلاك المتزايدة للطاقة بنسبة ٧,٥% سنويا نتيجة التوسع العمراني في المدن الجديدة، إلا أن تحديات عديدة حالت دون دخول القطاع منها إحجام القطاع المصرفي بصفة عامة عن تمويل تلك المشروعات نتيجة لعاملين الأول ارتفاع تكلفة تلك المشروعات بما لا يتناسب مع الأموال المخصصة لإقراض المشروعات الصناعية الكبري، بالإضافة إلي ضآلة الخبرات في تلك المشروعات وهو ما يدفع المستثمر للبحث عن مؤسسات تمويل دولية للدخول بالمشاركة في تمويل إنشاء محطات توليد كهرباء.

- ارتفاع تكلفة تلك المشروعات، باتجاه وزارة الكهرباء إلي مؤسسات التمويل الدولية لتمويل مشروعاتها، مثل البنك الياباني للتعاون الدولي، وبنك التعمير الألماني، والوكالة الكندية للتمويل، وذلك لإنشاء محطة كهرباء الزعفرانة التي تتجاوز تكلفتها الاستثمارية حاجز الـ ٥٠٠ مليون يورو بالإضافة إلي مشروع آخر بالكريمات بتكلفة ٢٠٠ مليون يورو وأشار إلي أن تلك المؤسسات لا تشارك المستثمرين الأفراد والشخصيات الاعتبارية وإنما وزارات الكهرباء والطاقة بالدول.
- الحوافز والإغراءات دخول القطاع الخاص للدخول في إنشاء مشروعات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء تكاد تكون معدومة، وهو ما تؤكده خسائر تلك النوعية من المشروعات المملوكة للقطاع العام مثل شركة «هايديلكو» و«ايلجيكت» مما اضطر وزارة الاستثمار من خلال الشركة القابضة إلي خصخصة بعض الشركات المملوكة للقطاع العام التي تتكبد خسائر متتالية من خلال طرح جزء من حصتها للبيع للمستثمرين مثل «كهروميكا» و«تونيتا.«
- ضرورة وجود تسهيلات أكبر لتشجيع القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد سنويا علي الطاقة مقارنة بالتسهيلات التي تمنح لنفس المستثمرين في كل من الجزائر